محمد يونس السبعاوي

دراسة في دوره النيابي في مجلس الأمة العراقي

١٩٣٩-١٩٤٢

د. ذاكر محي الدين عبد الله(*)

شهدت أروقة البرلمان العراقي (مجلس الأمة) نهاية عقد الثلاثينات وبداية عقد الأربعينات مناقشة أحداث مهمة وبارزة في تاريخ العراق المعاصر. ولعل من أبرزها واخطرها مسالة الموقف البريطاني من إعلان العراق الحرب على ألمانيا وإيطاليا اثر قيام الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩، وقد تظافرت جهود السفارة البريطانية في بغداد والوصي عبد الإله ونوري السعيد من اجل حث مجلس الأمة على اتخاذ المواقف السياسية المنسجمة مع توجهاتهم، وفي خضم هذه الأحداث انتخب يونس السبعاوي نائباً عن لواء الموصل، وعلى الرغم من قصر عمره النيابي فقد حاول ان يكون عضوا فاعلا في المجلس، وهو ما اتضح بشكل جلي أثناء ثورة عام ١٩٤١، كما سنرى لاحقاً.

(*) قسم التاريخ- كلية الآداب / جامعة الموصل.

ولد محمد يونس ابناً وحيداً لأسرة فقيرة في محلة (عبدو خوب) إحدى أزقة مدينة الموصل الشعبية عام ١٩١٠، تلقى علومه الأولية وبعضا من دراسته الثانوية فيها. ثم شد الرحال إلى العاصمة بغداد، لإشباع طموحه السياسي والثقافي عام ١٩٢٨، وهناك اكمل دراسته الثانوية ثم انخرط في مدرسة الحقوق، ثم انتقل لاكمال دراسته في دمشق عام ١٩٣١[١]. نشط السبعاوي صحفيا لامعا سخر قلمة لألوان مختلفة من أنشطة الصحافة آنذاك، ولكنه كان الأفضل في ميدان ترجمة الكتب والمقالات الأجنبية لبراعته في اللغة الإنكليزية[٢].

حاز السبعاوي بنشاطه هذا، إعجاب العديد من السياسين البارزين كان من بينهم ياسين الهاشمي الذي نعته بـ (الشيخوخة المبكرة)[٣]، كما استقطب ايضا أنظار نوري السعيد، بعد ان بدا وبشكل سريع اسم السبعاوي يلمع صحفيا وسياسيا شابا يمارس أو يتمتع بتأثيره البارز والعلاقة الوثقى مع قادة الجيش المنتمين للكتلة القومية العسكرية ذات التأثير الواضح عسكريا وسياسيا آنذاك كما تمتع السبعاوي كذلك بصلاته الواسعة مع كبار الساسة ورجال البلاط وشريحة واسعة من الشباب الوطني والقومي المتحمس[٤].

أضفت عملية ترشيح السبعاوي وانتخابه نائبا عن لواء الموصل في عام ١٩٣٩ عليه الكثير من علائم الارتياح والحماسة بهذا المنصب، والذي بدا يتوافق كثيرا مع طموحاته وامالة السياسية، بعد اقترانه بدعم وإسناد قادة الكتلة القومية

(١) جريدة العالم العربي (بغداد)، العدد ٤٦٤٤؛ ١٣ تشرين الأول، ١٩٣٢.

(٢) ينظر ذاكر محي الدين عبد الله، محمد يونس السبعاوي ودوره في الحياة السياسية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص ص١-٣٢ وما بعدها.

(٣) كناية عن النبوغ وسعة الاطلاع بالقياس إلى حداثة سن السبعاوي الذي كان آنذاك من أبناء العشرينات.

(٤) للتفاصيل ينظر: عبد الله، المصدر السابق، ص٢٤-٣٩و ٤٠ وما بعدها.

العسكرية التي رحبت كثيرا بهذا الترشيح ليكون السبعاوي داخل المجلس لسان حالها والمعبر عن أهدافها فيه(٥). وذلك لان تطورات الوضع السياسي غير المستقر في العراق ومنذ منتصف الثلاثينات، قد ساعدت على بروز نشاط الكتلة القومية التي تميزت بنفوذها السياسي والعسكري والذي اسهم كثيرا في محاولاتها توجيه السياسة العراقية بما ينسجم مع طموحاتها وامالها الوطنية(٦).

وفي هذا الإطار جاءت حكومة نوري سعيد الثالثة المشكلة في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ وما أعلنته في منهاجها الوزاري(٧) وما قامت به من عمليات تطهير داخل المؤسسة العسكرية العراقية لتنسجم كثيراً ولو مرحلياً مع تطلعات الكتلة القومية التي بدت تتطلع كثيرا لاستلام زمام الأمور في البلاد آنذاك(٨).

---

(٥) مقابلة شخصية للباحث مع صديق شنشل في تموز ١٩٩٠.

(٦) للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية لحركة السنة ١٩٤١ التحررية، جزءان، ط٦، (بغداد-١٩٩٠)، رجاء حسين خطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، ط٢، (بغداد - ١٩٨٢)، (صفحات متعددة).

(٧) شكل نوري السعيد وزارته الثالثة (كانون الأول ١٩٣٨-١٩٣٩)، بعد استقالة حكومة جميل المدفعي الرابعة (آب – كانون الأول ١٩٣٨)، وقد اصدرت حكومة السعيد منهاجا وعدت فيه بأجراء إصلاحات عامة في البلاد وتنظيم الحياة الاجتماعية والقيام بإصلاحات دستورية فضلا عن الاهتمام بالجيش وتقوية وتعميم التدريب العسكري في المدارس لبث روح الجندية بين الشباب، للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ط٧، (بغداد - ١٩٨٨)،ص ص٥٧-٦٠.

(٨) أحالت وزارة نوري السعيد عدداً من الضباط الموالين لحكومة المدفعي السابقة على التقاعد من أمثال اللواء لطيف الشاوي والزعيم (العميد) بهاء الدين نوري والعقيد سعيد التكريتي والعقيد يوسف العزاوي، كما استغل السعيد ما أعلن في حينه عن وجود مؤامرة لاغتيال الملك غازي في ٢٦اذار ١٩٣٩، لكي يتخلص من خصومه وفي مقدمتهم حكمت سليمان وعدد من الضباط الموالين له ولبكر صدقي، وكان من بين هؤلاء الضباط حلمي عبد الكريم واسماعيل عباوي واخوه يونس وغيرهم من الضباط. للمزيد: لطفي جعفر فرج، الملك غازي

وجاء حل المجلس النيابي الذي أتت به حكومة المدفعي السابقة على اثر الخلافات الحادة التي جرت بين أنصار حكومته وأنصار الوزارة المستقيلة، ضمن مسعى حكومة السعيد وخشيتها من إحراج وضعها داخل المجلس. واستجابة لرغبة عددا من وزراء الحكومة ذاتها[٩]، وبالفعل صدرت إرادة ملكية في ٢٢ شباط ١٩٣٩ تقضي بحل المجلس النيابي. ثم أصدرت أوامرها في ٨ آذار ١٩٣٩ إلى متصرفي الألوية للشروع بالانتخابات للمجلس النيابي، إلا ان هذه الإجراءات لم تكتمل بسبب مصرع الملك غازي ليلة ٣ / ٤ نيسان ١٩٣٩ واستقالة الحكومة وتشكيل السعيد لحكومته الرابعة في ٦ نيسان ١٩٣٩، وعليه لم تكتمل الإجراءات إلا في حزيران ١٩٣٩[١٠] والتي أسفرت عن فوز نخبة كبيرة من الموالين لنوري السعيد، وكناية عن ذلك عد هذا المجلس من قبل البعض بـ "البرلمان المطيع"[١١].

نال ترشيح السبعاوي الدعم والإسناد من حكومة السعيد ذاتها، وربما كان ذلك مناورة ذكية من نوري السعيد لارضاء الكتلة القومية التي كانت تطمح كثيرا

ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، (بغداد - ١٩٥٨)، ص ص ٢٦٠-٢٦١؛ محمد حسين الزبيدي، الملك غازي ومرافقوه، دار الحرية، (بغداد_ ١٩٨٩)، ص ١٥٠؛ عبد الجبار العمر "حكم الانقلاب أمام المجلس العرقي العسكري"، مجلة أفاق عربية، العدد١٢، السنة٢. بغداد، آب ١٩٧٦، ص ص ١١٨-١٢٢.

(٩) فضل في حينها كل من ناجي شوكت (وكيل رئيس الوزراء) وطه الهاشمي وزير الدفاع ورستم وزير المالية حل المجلس. ناجي شوكت. سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤-١٩٧٤، ج١، (بغداد-١٩٩٠)، ص ص٣٤١-٣٤٤.

(١٠) جريدة الرقيب (الموصلية)، العدد١١١، ٧ حزيران ١٩٣٩.

(١١) سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، (بغداد-١٩٨٨)، ص ص٧٥-٧٦.

إلى تولي السبعاوي أحد المناصب الوزارية[١٢]. ومع هذا فقد قوبل ترشيح السبعاوي في المجلس بامتعاض ومعارضة البعض من وجهاء الموصل واعيانها، إذ ساء بعض الأسر الموصلية ان يكون السبعاوي المغمور (ابن الخضارجي) نائبا في المجلس النيابي فبدأت تعترض على الترشيح همزا ولمزاً وبالتعريض دون الجهر والتصريح[١٣]، وهذا كما يظهر يفسر طبيعة العقلية السياسية السائدة لدى البعض آنذاك والتي ساءها ان يظهر شخص من عامة الناس كالسبعاوي يعمل في السياسة، لأنها كانت وحسب اعتقادهم يجب ان تناط بأبناء الذوات فقط، ولعل هذا الموقف يفسر ما قيل في حينها من تعرض السبعاوي لمحاولة اغتيال على اثر فوزه، جرى الأعداد لها من قبل أحد المرشحين الموصليين الذين سقط حقهم في النيابة بعد فرز الأصوات خلال الانتخابات المذكورة[١٤].

(١٢) كان الفائزون عن لواء الموصل فضلا عن السبعاوي كلا من احمد الجليلي وطاهر الصابونجي وعبد الغني النقيب وجمال المفتي وفريد الجادر وامجد العمري وابراهيم عطار باشي وسعيد الحاج ثابت وحازم شمدين اغا وعبد الله البريفكاني وهبة الله المفتي ومتي سرسم ورؤوف اللوسي وابراهيم ساحوم، جريدة الرقيب (الموصلية)، العدد(١١١)، ٧ حزيران ١٩٣٩.

(١٣) أشار إلى ذلك صابر العمري أحد المعاصرين للسبعاوي في رسالة أرسلها إلى قريبه الأستاذ خيري العمري بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، وقد تفضل الأستاذ خيري العمري باطلاع الباحث عليها في تموز ١٩٩٠.

(١٤) رسالة الدكتور عوني السبعاوي وهو (أحد أحفاد ياسين السبعاوي خال يونس السبعاوي) للباحث بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٩٠، واضاف بأنه تعرض لهذه المحاولة عن طريق تقديم هدية للسبعاوي وهو يغادر الموصل بالقطار إلى بغداد عبارة عن عشاء (كبة الموصل) وضع داخلها السم، وقد تناولها السبعاوي واصيب بالتسمم وكادت ان تؤدي بحياته لولا ان بادر أحد الأطباء وقد كان داخل القطار إلى إسعافه. عبد الله ، المصدر السابق، ص٨٩.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أنه سبق ان جرت في عام ١٩٣٦ محاولة ترشيح السبعاوي لاحد المقاعد النيابية الشاغرة آنذاك من قبل ياسين الهاشمي (رئيس الوزراء آنذاك) وبعض وزراءه، إذ أعرب أمين زكي (وزير العدلية آنذاك) عن استعداده لتعديل قانون انتخابات النواب ليتلائم مع سن السبعاوي الصغير آنذاك، فيما إذا رشح السبعاوي نفسه[١٥]. إلى ان السبعاوي فضل أن يرشح احمد الجليلي بديلا له[١٦] كنوع من رد الجميل له لانه كان قد رعاه في مطلع حياته الدراسية؛ دون علم الجليلي شخصياً ولكنه اخفق في ذلك بعد ان واجه اعتراض بعض الوزراء منهم أمين زكي ذاته[١٧] ، ويرى البعض ان الذي حال دون حصول السبعاوي على المقعد النيابي وقوع انقلاب عام ١٩٣٦ الذي أطاح بحكومة ياسين الهاشمي[١٨].

على أية حال حقق السعيد ما طمح لتحقيقه ياسين الهاشمي بترشيح وانتخاب السبعاوي نائبا في المجلس النيابي الذي واظب بنشاط ملحوظ على حضور جلساته

---

(١٥) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، تحقيق ومقدمة بقلم خلدون ساطع الحصري، ج١، (بيروت - ١٩٦٧)، ص٣٦٩.

(١٦) احمد ايوب الجليلي، ولد في الموصل ١٨٩٨ وانهى دراسته المتوسطة فيها واشغل عدة وظائف منها رئيس بلدية الموصل سنة ١٩٣٨، كما انتخب نائبا عن الموصل لعدة دورات وتوفي سنة ١٩٦٨ وهو زعيم الحزب الوطني العراقي الذي تاسيس في الموصل عام ١٩٢٥ للدفاع عن عروبة الموصل. عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩١٨-١٩٥٨، (بغداد - ١٩٧٧)، ص٩٢.

(١٧) مقابلة شخصية للباحث مع محمد صديق شنشل بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٠.

(١٨) خير الدين العمري، مقدمات ونتائج، ج٣، مخطوطة على الآلة الكاتبة_ ١٩٤٢، محفوظة لدى حفيدة الأستاذ خير الدين العمري ص ص٤٤١-٤٤٢.

وغدا أحد الأعضاء البارزين فيه كما اصبح عضوا في لجان المجلس المتعددة. كان منها اللجنة العسكرية بصفته حقوقيا[١٩]. كما انتخب عضوا في لجنة الشؤون المالية في المجلس[٢٠].

اظهر النائب السبعاوي نشاطا ملحوظا من خلال تصريحاته وملاحظاته التي صرح بها صرح بها في مجلس النواب عند عرض ومناقشة اللوائح والقوانين داخله في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتي سنحاول تفصيلها لاحقا في ثلاثة محاور أساسية.

المحور الأول: الجانب الاجتماعي والثقافي

استغل السبعاوي فرصة عرض اللوائح والقوانين في المجلس النيابي ومناقشتها ليعبر عن بعض آرائه وطروحاته التي تخص المجالات متعددة ضمن الجانب الاجتماعي واكد ذلك بقوله: "... ان أول ما يثير انتباه الإنسان في وزارة المعارف هو فقدان السياسة المستقرة للتعليم في البلاد..." وبعد ان استعرض واقع التعليم في العراق آنذاك وما يلاقيه من صعوبات وما يعانيه أبناؤه من جهل وأمية، طالب السبعاوي من الحكومة ووزارة المعارف ان تولي اهتماما باتجاهين من التعليم(الأول) التعليم الأولى والابتدائي و (الثاني) التعليم العالي[٢١]، عن طريق صرف مبالغ فائضة على المدارس الأولية والابتدائية وتخصيص المخصصات

(١٩) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، (بغداد-١٩٣٩)، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٣٩-ص٢٦.

(٢٠) المصدر نفسه، محضر الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٣٩، ص ص٨١-٨٢.

(٢١) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، والجلسة ذاتها، ص ص٩٤-٩٥.

الكافية لمكافحة الأمية وإنشاء مدارس وانتهاج سياسة مستقرة. وعندما فقدت وزارة المعارف الاتجاه الصحيح حسب رأي السبعاوي أصبحت "البلاد لا تمتلك سياسة نشر التعليم المفيد..."[٢٢]، وفي جاسة أخرى طالب بتخفيف الأعباء المالية عن الطلبة ودعى الحكومة إلى إلقاء بعض الرسوم التي تفرضها عليهم آنذاك[٢٣].

كما طالب السبعاوي في جلسة أخرى للمجلس بإلغاء قانون (نظام دعاوى العشائر المدنية الجزائرية)[٢٤] وتعرض له بالنقد الشديد ومما قال عنه " ... ليس سوء نظام العشائر في أحكامه فقط. ان أسوا ما في هذا القانون هو ان ينفذ في بعض مجالات يطبق فيها القانون المدني، فيرى الرجل هناك طريقتين لاخذ حقه وهو مخير للتوجه لاحداهما التي توافق مصلحته، فالقضايا التي تحسم بموجب نظام دعاوى العشائر لا تجعل قيمة لاستقرار العدل وتوزيعه في المملكة"[٢٥].

كما اسهم السبعاوي في مناقشة وطرح العديد من القضايا الاجتماعية والثقافية الأخرى اثني من خلالها على جهود الحكومة آنذاك لوضع قانون الرقوق السينمائية

(٢٢) المصدر نفسه، محضر الجلسة الثامنة عشرة المنعقدة في ٢٥ تموز ١٩٣٩، ص ص٢٣٥-٢٣٦.

(٢٣) المصدر نفسه، محضر الجلسة الرابعة والعشرين، المنعقدة بتاريخ ٧ آب ١٩٣٩، ص٤١٩.

(٢٤) كانت سلطات الاحتلال البريطاني قد أصدرت هذا القانون في ١١ شباط ١٩١٦ وكان الغرض منه إحالة المنازعات التي تنشا بين أفراد العشائر إلى مجلس خاص مكون من موظف اداري وعدد من الشيوخ دون اللجوء إلى القضاء المختص في المدن، وقد الغي هذا النظام بعد قيام ثورة١٩٥٨ في العراق. وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ط٣، (بغداد-١٩٨٥)، ص٢٨١.

(٢٥) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٧ تموز ١٩٣٩، ص ص٢٦٧-٢٦٨.

والتصاوير وذلك لغرض مراقبة ما تنشره الصحف والمجلات والرسائل مما له مساس بسياسة العراق الخارجية والذي وافق عليه مجلس النواب في ١٥ تشرين الاول ١٩٣٩(٢٦).

المحور الثاني: الجانب الاقتصادي

أبدى السبعاوي خلال مشاركته في المجلس النيابي جملة ملاحظات وتعليقات تناول فيها الأوضاع الاقتصادية في العراق آنذاك، حاول خلالها طرح بعض الاقتراحات لمعالجة بعض مشكلات هذا الجانب لا سيما من خلال عضويته للجنة الشؤون المالية والتي اصبح مقررا لها في بعض الأحيان(٢٧).

عبر السبعاوي عندما عرضت لائحة قانون إلغاء ضريبة الأرض الصادر عام ١٩٣٩ في المجلس عن ارتياحه وشكره للحكومة التي وضعته(٢٨) ، إلا انه لم يجد فيه حسب قوله (عدالة اجتماعية) وذلك لان القانون لم يفرق في مقدار الضريبة بين الأرض التي تسقى سيحا والأرض التي تسقى بالمضخات، وذلك في قوله" ... لان الأرض التي تسقى بواسطة المضخات تكلف مصاريف لان أثمانها باهضة..." لذا طالب السبعاوي الحكومة ان تعوض أصحاب المضخات"... بتسهيلات أخرى سواء من ناحية الرسوم الكمركية على الوسائط اللازمة لسقي الأراضي أو رسوم التسجيل حتى يحصل التكافؤ والعدل

(٢٦) المصدر نفسه، محضر الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ الأول من شباط ١٩٤٠، ص ص٩٣-٩٧.

(٢٧) عبد الله، المصدر السابق، ص ص٩١-٩٢.

(٢٨) وضع هذا القانون عام ١٩٣٩ وكان الهدف منه تخفيف بعض الضرائب عن الفلاحين وتنظيم جباية الضرائب الأخرى. محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، محضر الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ٢٢ حزيران ١٩٣٩، ص ص٣٩-٤٧.

الاقتصادي..."[٢٩] وفي أثناء عرض هذه اللائحة كذلك، أثنى السبعاوي على مساعي الحكومة وسياستها التي وصفها بأنها (سياسة رشيدة)، ويضيف السبعاوي في تعليقه هذا مشيرا إلى الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الريف والمدينة لا سيما في قوله "... ليس من شك ان ابرز ظواهر عدم الأنصاف الاجتماعي في هذا البلد هو الفرق الموجود بين أبناء المدن وابناء الأرياف الذين يسودهم الفقر والفاقة..."[٣٠] وختم السبعاوي تعليقه هذا متمنيا ان يرى الفلاح العراقي يعيش ويتمتع كما يعيش ويتمتع غيره من أبناء المدن بل كان من رأيه"... ان اسعد يوم يمر على هذه البلاد، هو اليوم الذي نرى فيه الفلاح فعلا يأكل الزبدة والدجاج ويلبس الحرير..."[٣١]

وحث السبعاوي أعضاء المجلس في احدى جلساته على تبني قانون ضريبة الطوارئ الذي قدمته الحكومة للمجلس للمصادقة عليه وقبوله في ٢٨ شباط ١٩٤٠، وكان الغرض الأساس من القانون تامين قسم من الواردات المالية للدولة من خلال فرض بعض الضرائب الإضافية نتيجة لارتفاع نفقات الدولة على اثر قيام الحرب العالمية الثانية[٣٢] وقال السبعاوي في معرض دفاعه عن هذه اللائحة ان "...كل الأمم تتحمل في زمن الحرب ويلات ومسؤوليات وأعباء لا مثيل لها لا تتحملها في زمن السلم..."، وفي الجلسة ذاتها طرح السبعاوي جملة طروحات لتدعيم الاقتصاد العراقي آنذاك تحسبا لأي طارئ وفي هذا الإطار طالب الحكومة ان تسن ضريبة جديدة على التجار، كما طالب عدم الاعتماد كليا في واردات

(٢٩) المصدر نفسه، والجلسة ذاتها، ص ص٤٥-٤٦.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٤٦.

(٣١) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٣٢) الحسني، تاريخ الوزارات. ج٥، ص ص١١٠-١١١.

الدولة على الكمارك، وحثها على الدخول في مفاوضات جديدة مع الشركات النفطية لغرض دعم موقف البلاد الحالي حيث افصح: "... ان ظروف الحرب تستدعي الفات نظر هذه الشركات النفطية لغرض مساعدتنا لان الأعباء والويلات التي تتحملها البلاد هي (أي الشركات) التي سببتها بالدرجة الأولى. وإذا استمرينا على القيام بتكاليف الحرب فليس من شك في ان ميزانيتنا لا تستطيع ان تقوم بالعبء الذي سيلقى على عاتقها في الظروف القائمة[٣٣]. وعندما شرع المجلس بمناقشة لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٠ المالية" قدم السبعاوي إلى المجلس بصفته مقررا للجنة الشؤون المالية تقريرا أوضح فيه أهمية اللائحة. وطالب المجلس بالمصادقة عليها، وفي التقرير ذاته ناشد السبعاوي وزارة المالية ان تسعى للبحث عن اعتمادات مالية توفر لها مدخولات مالية من خلال وضع ضرائب جديدة على أبناء المدن فيها وحسب تعبيره"... شيء من العدل بالنسبة للضرائب الموضوعية على الفقراء وطبقة الزراع التي تنوء تحتها لحد الان[٣٤].

ويبدو ان تقرير السبعاوي هذا قد آثار بعض ردود الفعل لدى عدد من نواب المجلس تراوحت بين الثناء وبين النقد فقد وصفه النائب عبد المهدي المنتفكي بقوله"... هذه هي المرة الأولى التي تحكم بها المروءة على لجنة الشؤون المالية فتأتي إلى المجلس بتقريرها حول الميزانية العامة على هذه الصورة البالغة النهاية من الإيجاز والاختصار خلافا لما سارت عليه اللجنة في السنين السابقة". في حين انتقد التقرير النائب محمود رامز متهما اللجنة بأنها لم تدرس القوانين المتعلقة

(٣٣) محاضر مجلس النواب، محضر الجلسة الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ ٨ شباط ١٩٤٠، ص ص١٦٩-١٧١.

(٣٤) المصدر نفسه، محضر الجلسة الثامنة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٤ آذار ١٤٩٠، ص٢٦٣.

بالميزانية مدة كافية ولهذا جاءت في مدة خمس دقائق[٣٥] والجدير بالذكر ما ذكره شنشل من ان السبعاوي من خلال تقريره هذا كان قد آثار في حينه إعجاب طه الهاشمي (وزير الدفاع) لما امتاز به من الدقة والوضوح والإيجاز والأهمية[٣٦]

المحور الثالث: الجانب السياسي

كان ابرز نشاط السبعاوي في المجلس النيابي قد تحدد في هذا الجانب وذلك لان هذه الدورة الانتخابية قد واجهت ظروفا سياسية متباينة وحكومات وأوضاع سياسية مختلفة، فضلا عن ان السبعاوي وكما يظهر، كان يتحين الفرص من اجل إظهار مواقفه السياسية وما يختلج في نفسه من طموح وأهداف، ففي إحدى جلسات المجلس دعا السبعاوي الدولة إلى تطهير جهازها الإداري مما علق به من مخلفات الفترة الاستعمارية التي كانت تزج في هذا الجهاز على حد قوله: ".. بعناصر لا تمثل الكرامة الوطنية والشعور الوطني لأنها جاءت على أيدي أجنبية اختارتها من طبقة معلومة وعناصر متردية.." واستغل الجلسة ذاتها للتعبير عن طموحه السياسي وذلك من خلال مناشدته الدولة للعمل من اجل تنشيط الحياة السياسية والعمل على توسيع قاعدة مشاركة الشعب حيث قال: "... اعتقد ان الحياة السياسية هي من جملة حياة البلاد العامة التي يجب تنشيطها لكي تحصل على طبقة مثقفة تحترف السياسة..."[٣٧]

(٣٥) المصدر نفسه، الجلسة نفسها، ص ص٢٧٦-٢٧٧.

(٣٦) مقابلة شخصية للباحث مع صديق شنشل بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٠.

(٣٧) محاضر مجلس النواب، مصدر سابق، ص ص٧٣-٧٧.

ولعل من ابرز نشاطات السبعاوي السياسية في المجلس النيابي هو انتقاده في خطاب طويل طبيعة السياسة الخارجية التي تسير عليها وزارة السعيد الرابعة وكذلك لطبيعة العلاقة القائمة بين العراق وبريطانيا، وقد شبه هذه العلاقة بالمرض الذي يصعب تشخيصه وعلاجه عندما قال"... اخطر دور يمر به المرض وتصعب مداواته هو يوم يتوارى في الدم... وأنا من المعتقدين ان علاقاتنا مع الإنكليز دخلت من الدور المتواري السري في الدور غير الملموس..."[٣٨]، وفي الخطاب ذاته يفضح السبعاوي سياسة ما اصطلح على تسميته بـ (سياسة المعايير المزدوجة) التي تتعامل بها القوى العظمى مع البلاد العربية وفي مقدمتها بريطانيا من خلال تساؤله عن سر تغاضي بريطانيا عما اسماه بـ (قيمتنا الفعلية)، لا سيما بعد تقرب الإنكليز من تركيا وعدد من الدول الأخرى القريبة من العراق. وبعد ان أجرى مقارنة بين طبيعة الشعب العراقي وطبيعة شعوب هذه الدول، يضيف قائلا: "... حقيقة عندما يقرأ الإنسان مقدار اهتمام الحليفة (بريطانيا) بمثل هذه الدول وتدليلها يأسف أن لا يجد ذكر للعراق في الميزانى الدولي.." ومن هنا طالب السبعاوي في خطابه المسؤولين الالحاح"... في تذكير حليفتنا بأهميتنا..." ومؤكدا ان طلب العراق هذا ليس استجداءا من "الحليفة" ... وانما ذلك لان العراق يحمي لها "...طريق الإمبراطورية والنفط ولكننا لا نقبض إلا ابخس الثمن ...."[٣٩]

كما لا يخفي السبعاوي في خطابه المذكور اندفاعه وحماسته من اجل إيضاح ما يؤمن به من أفكار واراء وبهذا يقول"... انا من المؤمنين بان

(٣٨) المصدر نفسه، محضر الجلسة السادسة، ص٩٤.

(٣٩) المصدر نفسه، محضر الجلسة العاشرة، ص ص ١٥٩-١٦٣.

الاندفاع والسير السريع يخفف كثيرا من الأمراض ويزيل اكثر من المشاكل وان التخوف والتاني يقوي كثيرا من الأمراض..." وانتقد بوضوح الموقف السبي لبريطانيا تجاه القضايا العربية لا سيما فلسطين وسوريا وصرح قائلا:"... تعلمون عدم مراعاة خواطر هذه الأمة من جانب بريطانيا وصديقتها أي (فرنسا) في هذا الموضوع."، وانتهى خطابه هذا إلى خلاصة مفادها انه على الحكومة ان تكون"... اكثر اندفاعا لتاخذ ما تستحقه من إلاهتمام... والمناداة بقيمتنا والتنويه بنها وان لا تعبث بنا كما تعبث بالولدان(٤٠)

أيد السبعاوي في خطابه هذا بعض النواب لعل أبرزهم النائب سعيد الحاج ثابت الذي انتقد هو الآخر السياسة الخارجية التي تسير عليها الوزارة آنذاك، ووجه انتقاده الشديد إلى بريطانيا التي كانت تتجاهل على حد اعتقاده مطالب العراق واثار النائب حسين السهيل إلى هضم بريطانيا وفرنسا لحقوق العرب في سوريا وفلسطين. وطالب هاتين الدولتين ان تبديا اهتمام متزايدا بهاتين القضيتين(٤١)

وعندما شكل رشيد عالي الكيلاني وزارة الثالثة (آذار ـ ١٩٤٠ـ كانون الثاني ١٩٤١). رحب بها السبعاوي في المجلس النيابي وتمنى في خطاب له بهذه المناسبة "... ان تتوقف هذه الوزارة في هذه الظروف الحرجة التي تتولى فيها الحكم وان تسير بالبلاد بخطوات واسعة نحو أهدافها العالية...." كما استبشر بالوزارة خير بهدف ان تقدم البلاد بهذه الخطوات المرجوة. وان

(٤٠) المصدر نفسه، محضر الجلسة العاشرة، ص ص ١٥٩-١٦٣.

(٤١) المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

تحل الاستقرار الذي ينشده النواب وتقضي على ما وصفه بـ "الدجل السياسي(٤٢)".

وعندما استقالت الوزارة المذكورة آنفا. وحلت محلها حكومة طه الهاشمي في الأول من شباط ١٩٤١. وفي أول جلسات المجلس في عهد هذه الوزارة ألقى الهاشمي خطابا فند فيه ما جاء في استقالة وزارة الكيلاني السابقة، وأكد على انها استقالت لعدم"... استطاعتها الحصول على تأييد المرجع (يقصد الوصي عبد الإله) بخصوص خل المجلس النيابي ولم يكن سببها ـ كما قيل ـ تلاعب الأيدي والمصالح الأجنبية...."(٤٣)

بخطابه هذا فتح الهاشمي الباب على مصراعيه لمعارضي الوزارة الكيلانية المستقيلة لانتقادها بشدة من المجلس النيابي. وفي الوقت ذاته آثار هذا التصريح امتعاض الكيلاني والسبعاوي والكتلة القومية، ويظهر انه قد تم الاتفاق فيما بينهم على ان يتصدى السبعاوي لمعارضي الوزارة السابقة في المجلس النيابي(٤٤). ولما اجتمع المجلس في ٢٤ شباط ١٩٤١ شرع معارضوا الوزارة الكيلانية لانتقادها في المجلس والهجوم عليها وانتقاد استمرار تدخل الجيش في الشؤون السياسية للبلاد وما ترتب عليه ـ

(٤٢) المصدر نفسه. محضر الجلسة (٣١)، ص٣٠٢.

(٤٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠. مطبعة الحكومة (بغداد ـ ١٩٤١)، محضر الجلسة الثانية والعشرين، ص ص٢٧٦ـ٢٧٧.

(٤٤) مقابلة شخصية للباحث مع صديق شنشل بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٠.

حسب اعتقادهم – من هروب الوصي إلى الديوانية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١[٤٥].

ومع اشتداد حدة النقد هذا من قبل المعارضين، انبرى السبعاوي للتصدي لهذه الانتقادات الموجهة للوزارة الكيلانية السابقة، ففي بادئ الأمر وجه انتقاده لطبيعة مواقف المجلس النيابي من تلك الفترة[٤٦] وذلك عندما خاطب المجلس قائلا :"...أيها السادة ،جرت العادة في هذه البلاد ان كل وزارة تتألف تؤلف مجلسا جديدا وكنت ممن يستهجنون هذه العادة لأنني كنت اعتقد ان فيها كلما لحرمة الدستور والمجالس التمثيلية غير أنني بالنظر لما رأيت وما سمعته من الكلمات رجعت عن هذه النية .واعتقد باني وان كنت من وزارة الشكل الأخير مع فخامة رشيد عالي الكيلاني، .كنت اخدم بلادي اكثر لو وفقنا إلى حل هذا المجلس ..."[٤٧].

على الرغم من كلمات السبعاوي هذه قد أثارت غضب معارضي الوزارة الكيلانية وأحدثت بلبلة داخل المجلس من "صياح وضرب على المقاعد" ومطالبة المعارضين السبعاوي بالسكوت والتزام الصمت، فقد استمر السبعاوي ومهاجمته المجلس قائلا: "أيها السادة في الساعة التي تتطلب الأمة وحدة الكلمة وسمو الآراء

(٤٥) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٥، كان من ابرز هؤلاء النواب، محسن أبو طبيخ ورايح العطية ومحمد باقر الحلي وداخل الشعلان وعبد الغني النقيب، محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، محضر الجلسة الأولى، ص ص٣٠٤-٣٠٩.

(٤٦) عبد الزهرة مكطوف الجوراني. الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٠، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، (جامعة بغداد-١٩٨٣)، ص ص ٦٨-٦٩.

(٤٧) محاضر مجلس النواب، محضر الجلسة الخامسة والعشرين المنعقدة من ٢٤ شباط ١٩٤١، ص٢٠٩.

والانسجام في الاتجاه السياسي يقوم ممن يسمون أنفسهم ممثلي الأمة اقسموا اليمين لخدمة مصالحها يقومون بهذا التبلبل..."(٤٨)

أدى هذا التصريح من السبعاوي إلى زيادة حدة البلبلة والاضطراب داخل المجلس، مما اضطر معه مولود مخلص رئيس المجلس، إلى تأجيل الجلسة لمدة عشرة دقائق. ومع ذلك فقد تم إخراج السبعاوي من المجلس بناء على اقتراح تقدم به النائب محمد باقر الحلي ذريعة انه قد "... تطاول على النظام الملكي الداخلي للمجلس وأعضائه..."(٤٩)

وعلى اثر إخراج السبعاوي من المجلس النيابي انبرى عدد من النواب للدفاع عن حقه بصفته نائبا بإبداء رأيه بحرية تامة داخل المجلس وكان من بين هؤلاء النواب عبد الوهاب محمود ومحمود رامز وروفائيل بطي، فقد أشار النائب محمود رامز إلى ان القانون الأساسي والنظام الداخلي يعطي"... للنائب الحرية التامة في الكلام في قاعة المجلس وإذا كانت الغاية انه إذا تكلم أحد النواب تظهر طائفة منهم تضرب على المناضد وتطلب إخراج السبعاوي وتطبيق النظام الداخلي عليه، فهذا أمر لا يتفق والقانون الأساسي والنظام الداخلي.."، في حين تحدث النائب روفائيل بطي مؤكدا على ان "... كرامة المجلس بكرامة أفراده.."(٥٠).

يظهر ان طه الهاشمي أراد تجنب تصاعد المشاحنات والانقسام داخل المجلس النيابي فأقدمت حكومته على إصدار إرادة ملكية بغض اجتماعات المجلس

---

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ص٣٠٩-٣١٠.

النيابي في ١٣ آذار ١٩٤١ في الوقت الذي كان الوضع في أوج أزمته، لا سيما بين الكتلة القومية العسكرية ومن يقف إلى جانبها وبين وزارة طه الهاشمي القائمة والوصي عبد الإله من جهة أخرى، ومع ذلك لم تدم هذه الضغوط فسرعان ما اقدم العقداء الأربعة على إجبارها على الاستقالة في الأول من نيسان ١٩٤١ وتشكيل (حكومة الدفاع الوطني)(٥١). وقد اظهر السبعاوي خلال هذه الفترة تحمسا ونشاطا متزايدا في الاهتمام بالوضع السياسي الجديد في البلاد، لا سيما في قضية تنحية الأمير عبد الإله عن الوصاية وتنصيب الشريف شرف وصيا على العرش. اخذ السبعاوي يكثف اتصالاته واجتماعاته بالنواب والأعيان لتوضيح حقيقة الوضع السياسي وحاولا كسب التأييد لإجراءات حكومة الدفاع الوطني(٥٢). وقد تزايد هذا النشاط بعد ان اصدر الكيلاني ورئيس الحكومة أوامرها إلى مديرية الشرطة العامة في ٧ نيسان لاتخاذ التدابير بتبليغ النواب لحضور مجلس الأمة(٥٣). وكان من بين الذين اتصل بهم السبعاوي النائب رايح العطية والنائب حسن السهيل(٥٤). كما اتصل السبعاوي بتحسين علي (متصرف الموصل) بعد قدومه إلى بغداد. وطلب منه التوجه إلى تكريت لمقابلة مولود مخلص (رئيس مجلس النواب) الذي سبق ان غادر بغداد واستقر هناك يراقب تطورات الأحداث، لغرض إقناعه بحضور

(٥١) عن نشاط السبعاوي فيها ينظر: عبد الله، المصدر السابق، ص ص١٢٨-١٨٢.

(٥٢) مقابلة شخصية للباحث مع صديق شنشل بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٩٠.

(٥٣) محمد حسين الزبيدي "يوميات حركة رشيد عالي الكيلاني من دفاتر الشرطة في بغداد"، جريدة القادسية، العدد(٣٢٥٠)، ٩ أيار ١٩٩٠.

(٥٤) مقابلة شخصية للباحث مع عبد الرزاق الحسني، بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٠، أكد خلالها الحسني انه قام بنفسه بالاتصال برايح العطية وطلب منه الحضور إلى بغداد.

اجتماع مجلس الأمة إلا ان تحسين علي رفض ذلك(٥٥).

في الوقت ذاته أوعز السبعاوي إلى محمود شويلة (سكرتير مجلس الأعيان) وانور النقشلي (سكرتير مجلس النواب) طلب منهما الالتحاق بمناصبهم واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحضير لاجتماع مجلس الأمة، كما كلف السبعاوي كذلك محمود شويلة بالتوجه بكتاب الدعوة لعقد مجلس الأمة إلى السيد محمد الصدر (رئيس مجلس الأعيان)وذلك لغرض اطلاعه عليه وتوقيعه ثم تبليغ الأعيان به. إلا ان الصدر رفض ذلك(٥٦). فعاد السبعاوي وكلف شويلة كذلك بتوقيع الكتاب بصفته سكرتيرا لمجلس الأعيان على ان يقوم بتبليغ الأعيان الموجودين في العاصمة بغداد وبوساطة الشرطة في الوقت الذي اتخذ السبعاوي التدابير اللازمة لتبليغ الأعيان خارجها(٥٧).

كما أوعز السبعاوي لانور النقشلي بالاتصال بالنائب محمد حسن حيدر (نائب رئيس مجلس النواب) وذلك لاطلاعه على كتاب توجيه الدعوة للنواب لحضور اجتماع مجلس الأمة ثم توقيعه، ليقوم النقشلي بدوره بدعوة النواب به، ويذكر محمد حسن حيدر انه امتثل للأمر تحت التهديد والضغط الذي تعرض له في مبنى ديوان الرئاسة من قبل السبعاوي وعدد من الضباط ويشير إلى ذلك بقوله .."...قال لي يونس : يا محمد حسن ان رئيس حكومة الدفاع الوطني سيصدر

(٥٥) وزارة الدفاع: مديرية التطوير القتالي شعبة التاريخ العسكري، (محاكمات رجال مايس) المحاكمة الغيابية الاضبارة الموحدة(أ) المرقمة ٤١/٢٨٣، ٤١/٢٨٤ ص ص١٠١-١٠٢.

(٥٦) يذكر المصدر بأنه لم يرى الكتاب المشار إليه أعلاه وان الذي اتصل به هو الكيلاني. بل أشار الصدر كذلك إلى ان الكيلاني حاول إقناعه لتنفيذ هذه الدعوة، إلا انه رفض واعتذر. وزارة الدفاع، المصدر نفسه، ص ص٣٠-٣١. مقابلة شخصية للباحث مع محمود شويلة بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٩٠.

(٥٧) المصدر نفسه، ٢٥و ص ص٢٧-٢٨.

أمرا فعليك امتثاله وإلا فالعاقبة وخيمة جدا فبادر الضباط قائلين ان – الشيخ – لابد انه يحرص على حياته، لانه يعلم ما هي النتيجة .. وهكذا اتضح ان القوم يريدون ان يكيدوا لي بإجباري وإكراهي على التوقيع على كتاب الدعوة لانهم يعلمون مبلغ كرهي لهذا الأمر ..." (٥٨).

في حين يشير علي محمود الشيخ علي ان النائب محمد حسن حيدر لم يكتف بتوقيع كتاب الدعوة وانما طالب ايضا بتراس مجلس الأمة، حيث بادر بقول "... هل يجوز ان أدعو أعضاء المجلس باسمي ويجتمع المجلس برئاسة غيري مع أنني نائب رئيس مجلس النواب. اني اتعب وغيري يكسب شرف رئاسة هذه الجلسة التاريخية الوطنية. أرجوك ان تساعدني في تراس الجلسة وتحدث الكيلاني بالأمر.."(٥٩).

وقد أكد صديق شنشل ان السبعاوي لم يتخذ أي قوة أو إكراه ضد محمد حسن حيدر وانه قد افترى بذلك على السبعاوي، بل ان السبعاوي نفسه فند ادعاءات محمد حسن حيدر أمام المجلس العرفي في أثناء محاكمته. وهكذا يتضح التناقض والمفارقة في مواقف وافاداة بعض الساسة في المجلس العرفي بعد إخفاق الثورة(٦٠).

(٥٨) محاضر مجلس النواب . الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ . مطبعة الحكومة (بغداد- ١٩٤٢)، محضر الجلسة الثالثة، المنعقد في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٠، ص ص٤٤-٩٤.

(٥٩) علي محمود الشيخ علي، مذكرات علي محمود الشيخ علي، تحقيق: محمد حسن الزبيدي، (بغداد - ١٩٨٥)، ص١٤٠.

(٦٠) مقابلة شخصية للباحث مع صديق شنشل بتاريخ ٢٥ ايلول ١٩٩٠. وقد اشار طه الهاشمي الى بعض هذه الحالات، طه الهشمي مذكرات طه الهاشمي ١٩٤٢- ١٥٥، العراق – سوريا، القضية الفلسطينية، تحقيق وتقديم الدكتور خلدون ساطع الحصري، دار الطليعة، ج١، (بيروت – ١٩٨٧)، ص ص ٦٩ – ٧٠.

في ١٠ نيسان، انعقد مجلس الأمة وكان السبعاوي أحد الحاضرين البارزين والفاعلين فيه وقد انتخب لرئاسة هذه الجلسة النائب علوان الياسري بصفته اكبر الاعضاء سنا، ويشير الياسري إلى ان السبعاوي قد ناوله عندما ارتقى منصة الرئاسة، قصاصة من الورق مكتوب عليها ما نصه. "... بناء على حصول النصاب فتحت الجلسة، أضع اقتراح الحكومة بالتصويت، الموافق يرفع يده.". واشار الياسري ايضا ان السبعاوي بعد انتهاء الجلسة قدم إليه كتاب المجلس الذي يؤكد على تنحية الأمير عبد الإله عن الوصايا ويعلن وصاية الشريف شرف محله على العرش. وذلك لغرض المصادقة عليه وتوقيعه(٦١).

ومن المفيد الإشارة هنا إلى ان الياسري ذكر في إفادته أمام المجلس العرفي العسكري انه حينما تلكأ في توقيع الكتاب أصر السبعاوي على توقيعه من قبله قائلا له بالعامية "إلا تمضية" (أي يجب ان توقعه) وقد نفى كل من صديق شنشل وانور النقشلي ومحمود شويلة ممارسة السبعاوي من هذا القبيل(٦٢).

وقد ألقى في هذه الجلسة التاريخية الكيلاني خطبتين. كما ألقى ناجي السويدي فيها خطابا كذلك. ويذكر شنشل ان السبعاوي اخذ يحث عددا من أصدقائه

(٦١) مقابلة شخصية للباحث مع صديق شنشل بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٠، وزارة الدفاع، المصدر السابق، ص ص٢٠-٢٩و ص١٦٢-١٦٥.

(٦٢) للتفاصيل عن هذه الجلسة التاريخية ينظر: دار الكتب والوثائق، البلاط الملكي، الديوان اجتماع مجلس الأمة في ١٠ نيسان ١٩٤١ الملفة رقم ٣١٤/٤١٠٤، ص ص١-١١.

النواب على تشجيع السويدي في خطبته[٦٣] . وذلك بالتصفيق له، ومع ذلك تم في هذه الجلسة الإعلان عن خلع الأمير عبد الإله عن الوصاية وتنصيب الشريف شرف وصيا على العرش بدلا عنه[٦٤] .

بعد إخفاق الثورة ولجوء قادتها إلى إيران، ثم إلقاء القبض عليهم من قبل السلطات البريطانية وتسفيرهم إلى جنوب أفريقيا وما تبع ذلك من إصدار الأحكام الغيابية بحقهم في ٦ كانون الأول ١٩٤٢ من قبل المجلس العرفي العسكري الذي تشكل لهذا الغرض. وجه نوري السعيد (رئيس الوزارة) كتابا إلى مجلس الأمة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤١ تضمن اتخاذ بعض الإجراءات القانونية ضد يونس السبعاوي ورشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وقد حدد الكتاب تهمة الكيلاني بأنه "... نظم عصابة مع شركائه، واستعملوا القوة الظاهرة للقضاء على الحكومة وتغييرها..." كما أسندت عين التهمة إلى ناجي شوكت، والى السبعاوي الذي عدة كتاب الحكومة المذكور انه"... العامل المهم في تشكيل تلك العصابة التي قاومت بالسلاح تنفيذ القانون.."[٦٥] .

وأصدرت حكومة السعيد كذلك قرارا في ١١ كانون الثاني ١٩٤٢، طلبت فيه رفع (الحصانة النيابية) عن السبعاوي والكيلاني وناجي شوكت، وذلك لصدور الأحكام الغيابية بحقهم ومما جاء في هذا الكتاب "... حكم على كل من النائبين رشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي بالإعدام شنقا كما حكم على النائب

(٦٣) للتفاصيل عن هذه الجلسة التاريخية ينظر: دار الكتب والوثائق، البلاط الملكي، الديوان، اجتماع مجلس الأمة في ١٠ نيسان ١٩٤١ الملفة رقم ٣١٤٤١٠٤، ص ص١ -١١.

(٦٤) مقابلة شخصية للباحث مع شنشل بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٩٠.

(٦٥) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، محضر الجلسة الثالثة المنعقد من ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٢، ص ص٢٩-٣٠.

ناجي شوكت بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمسة عشرة سنة، وان هذه الأحكام هي من الأحكام الجنائية وهي بطبيعتها مسقطة للعضوية بحكم الدستور ... ومن ناحية ثانية ان النواب الثلاثة الموما إليهم لم يحضروا جلسات مجلسكم العالي منذ افتتاح دورته الحاضرة مع تمكنهم من الحضور دون يتقدموا بأي عذر قانوني يسوغ تغيبهم عن المجلس...."(٦٦).

وهكذا أسقطت عضوية السبعاوي ورفاقه بموافقة أغلبية الأصوات على الرغم من محاولة بعض النواب الإشارة إلى المغالطة التي نص عليها الكتاب المذكور ومنهم محمود رامز وحسن السهيل، لا سيما عندما أوضحوا أمام المجلس ان غياب السبعاوي ورفاقه عن حضور جلسات المجلس كان بسبب تعرضهم للاعتقال من قبل القوات البريطانية في إيران وإرسالهم إلى جهات بعيدة عن العراق(٦٧).

على هذا فإن نشاط السبعاوي النيابي لا يقل إشراقا ونضارة وأهمية عن نشاطه السياسي بالرغم من النهاية المحزنة التي ختمت مصيره ونشاطه النيابي والسياسي، ويبدو ان نشاطه النيابي هذا قد جاء موافقا مع ميوله النفسية ولأفكاره وتطلعاته الاجتماعية والإقتصادية ومتطابقا مع نشاطه وميوله السياسية. فنجده رغم حداثة سنة ونحافة صوته يقاطع كبار الساسة من المخضرمين من نواب المجلس وكبار الساسة آنذاك. ولعل في إعجاب طه الهاشمي والثناء عليه اثر ترأسه للجنة المالية في المجلس النيابي خير دليل على ذلك.

(٦٦) المصدر نفسه، محضر الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢، ص١١٢.

(٦٧) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص٩٥-١٢١-١٢٦، الجواري، المصدر السابق، ص ص ١٠٥-١٠٦.

على ان النشاط الأكثر بهاءا وإشراقا قد تحدد في الجانب السياسي والذي وضح وبشكل جلي من خلال طرحه لأفكاره وارائه السياسية والوطنية والقومية، أثناء مواجهته لرؤساء الحكومة والوزراء داخل المجلس وبلغ الأمر من الحدة داخل المجلس حداً طالب فيه العديد من النواب الموالين للحكومة بإخراج السبعاوي ورفع الحصانة النيابية عنه. كما حدث ذلك أثناء إلقاء الهاشمي كلمة في المجلس بعد توليه الوزارة في شباط ١٩٤١ مما حدا بالعديد من نواب المجلس لإبداء اعتراضهم على ذلك باعتباره منافيا للحرية الدستورية والحق النيابي الذي يكفله الدستور.

على ان الدور الفاعل والبارز للسبعاوي وكما شهدنا في حشده التأييد لحكومة الدفاع الوطني وإجراءاتها الدستورية الجديدة والتي استوجبت عقدة جلسة مشتركة لمجلس الأمة مارس السبعاوي في سبيل الاعداد لها وانجاحها الجهد الكبير المتميز في إقناع وحث النواب لا في الضغط عليهم وإجبارهم كما ادعى البعض ملقين اللوم على يونس السبعاوي ومتهميه بممارسة الضغوط والإكراه عليهم. كما أشار إلى ذلك محمد حسن حيدر وعلوان الياسري وغيرهم.

ومن المفارقات الملفتة للنظر، مسعى نوري السعيد لرفع الحصانة عن يونس السبعاوي ورفاقه تمهيدا لطردهم من ذات المجلس النيابي الذي بذل نوري السعيد جهوده ومساعيه لترشيح وانتخاب السبعاوي إليه، وبرفع الحصانة النيابية عن السبعاوي وطرده انتهت صفحة مهمة وبارزة من نشاط محمد يونس السبعاوي.